

**No. 40055**

---

**Belgium (on behalf of Belgium and Luxembourg in the name  
of the Belgo-Luxembourg Economic Union)  
and  
Lebanon**

**Agreement between the Belgo-Luxembourg Economic Union and the Government of  
the Lebauese Republic on the reciprocal promotion and protection of  
investments. Brussels, 6 September 1999**

**Entry into force: 5 March 2004 by the exchange of instruments of ratification, in  
accordance with article 12**

**Authentic texts: Arabic, Dutch, English and French**

**Registration with the Secretariat of the United Nations: Belgium, 19 March 2004**

---

**Belgique (agissant pour la Belgique et le Luxembourg, au  
nom de l'Union économique belgo-luxembourgeoise)  
et  
Liban**

**Accord entre l'Union économique belgo-luxembourgeoise et le Gouvernement de la  
République libanaise concernant l'encouragement et la protection réciproques  
des investissements. Bruxelles, 6 septembre 1999**

**Entrée en vigueur : 5 mars 2004 par échange des instruments de ratification,  
conformément à l'article 12**

**Textes authentiques : arabe, néerlandais, anglais et français**

**Enregistrement auprès du Secrétariat des Nations Unies : Belgique, 19 mars 2004**

ينبغي أن تتم هذه الاتفاقية ضمناً في كل مرة لمدة أخرى لجها عشرة أعوام ما لم يعط أي من الطرفين المتعاقدين (الآخر) إشعاراً بانتهاء مديتها قبل اثنى عشر شهراً على الأقل من انتهاء مدة سريان مفعولها، علماً بأن كل طرف متعاقد يحتفظ بحق إنهاء الاتفاقية عن طريق إعطاء إشعار (الآخر) قبل اثنى عشر شهراً على الأقل من تاريخ انتهاء المدة المأهولة لسريان مفعولها.

٢. إن الاستشارات الموظفة قبل تاريخ إنهاء هذه الاتفاقية ينبغي أن تختفيها هذه الاتفاقية لمدة عشرة أعوام من تاريخ الإنتهاء.

وإشهاداً بذلك، فإن الممثلين الموقعين أدناه المفوضين بذلك حسب الأصول من جانب حكومتيهما، قد وقعا هذه الاتفاقية.

حررت على ثلاثة نسخ أصلية في بروكسل بتاريخ ٦ أيلول ١٩٩٩، باللغات الفرنسية والهولندية والعربية وإنكليزية، وتعتبر كل النصوص متساوية في صحتها. وفي حال وقوع اختلاف في التفسير، يعتمد النص باللغة الإنكليزية.

عن حكومة الجمهورية اللبنانية:

عن حكومة  
ملكة بلجيكا:  
الكري:

301

عن حكومة إقليم ولوبيا:-  
342

عن حكومة إقليم فلاندرز:-  
343

عن حكومة إقليم بروكسل-العاصمة:

RBC

يمارس هذه المهمة، ونجب الطلب من نائب رئيس محكمة العدل الدولية لإجراء التعيين (التعيينين).

٤. على المحكمة (أي هيئة التحكيم) المعينة على هذا النحو أن تقرر قواعد إجراءاتها الخاصة بها. وينبغي لقرارتها أن تتخذ بأكثرية الأصوات، كما ينبغي أن تكون نهاية وملزمة لكلا الطرفين المتعاقدين.

٥. على كل طرف متعاقد أن يتحمل النفقات الناتجة عن تعيين محكمة. أما النفقات المتعلقة بتعيين المحكم الثالث والنفقات الإدارية للمحكمة (أي لهيئة التحكيم) فيجب أن يتحملها الطرفان المتعاقدان بالتساوي.

٦. تصدر المحكمة (أي هيئة التحكيم) قراراتها على أساس احترام مبادئ القانون الدولي المقبولة عموماً، وأحكام هذه الاتفاقية، إضافة إلى القوانين العامة.

#### "١١" المادة

#### تطبيق الاتفاقية

تسري هذه الاتفاقية أيضاً على الإستثمارات الموظفة قبل سريان مفعولها من جانب طرف متعاقد في أراضي الطرف المتعاقد الآخر وفقاً لقوانين الأخير وأنظمته. بيد أن هذه الاتفاقية لا تسري على الخلافات التي تكون قد نشأت قبل سريان مفعولها.

#### "١٢" المادة

#### سريان مفعول الاتفاقية ومدتها

١. يسري مفعول هذه الاتفاقية بعد شهر واحد من تاريخ تبادل مستندات الإبرام من جانب الطرفين المتعاقدين. وتبقى هذه الاتفاقية سارية المفعول لمدة عشرة أعوام.

أراضيه، وكذلك على أساس أحكام هذه الاتفاقية، وشروط الإنفاق المحدد الذي ربما يكون قد جرى الدخول فيه بشأن الاستثمار، وعلى أساس مبادئ القانون الدولي.

٦. تكون القرارات التحكيمية نهائية وملزمة لطرفى الخلاف. ويتعهد كل طرف متعاقد بتنفيذ القرارات وفقاً لقانونه العام.

### "١٠" المادة

#### الخلافات بين الطرفين المتعاقدين في ما يتعلق بتفسير أو تطبيق الاتفاقية

١. إن أي خلاف يتعلق بتفسير أو تطبيق أحكام هذه الاتفاقية يجب أن يسوى بقدر الإمكان عن طريق القنوات الدبلوماسية.

٢. في غياب حصول توسيبة عن طريق القنوات الدبلوماسية، ينبغي رفع الخلاف إلى لجنة مشتركة مكونة من ممثلي عن الطرفين؛ وينبغي لهذه اللجنة أن تجتمع دون تأخير لا لزوم له بناء على طلب الطرف الأول الذي يتخذ إجراء بشأن ذلك.

٣. إذا تعذر على اللجنة المشتركة توسيبة الخلاف، وجب رفع هذا الخلاف، بناء على طلب أي من الطرفين المتعاقدين، إلى هيئة تحكيم معينة كما يلى لكل حالة على حدة:

على كل طرف متعاقد أن يعين محكماً واحداً خلال شهرين من التاريخ الذي يكون فيه أي من الطرفين المتعاقدين قد أطلع الطرف الآخر عن نيته رفع الخلاف للتحكيم. ويجب على هذين المحكمين، خلال فترة شهرين من تعيينهما، أن يعيينا بالاتفاق المتبادل مواطننا من دولة ثالثة رئيساً لهيئة التحكيم.

إذا لم يتم التقييد بفترتي الزمن المحددتين، وجب على أي من الطرفين المتعاقدين أن يطلب من رئيس محكمة العدل الدولية إجراء التعيين اللازم (التعيينين اللازمين).

إذا كان رئيس محكمة العدل الدولية من رعايا أي من الطرفين المتعاقدين أو من رعايا دولة لا يقيم أحد الطرفين المتعاقدين علاقات دبلوماسية معها أو إذا تعذر عليه، لأي سبب آخر، أن

ولتحقيق هذه الغاية، يوافق كل طرف متعاقد مسبقاً، وعلى نحو لا رجوع فيه، على تسوية أي خلاف عن طريق هذا النوع من التحكيم. وهذه الموافقة تتضمن تنازل الطرفين كلِّيَّاً عن الحق في المطالبة باستفادَة جميع العلاجات الإدارية المحلية أو القضائية.

٣. في حالة التحكيم الدولي، ينبغي رفع الخلاف للتسوية عن طريق التحكيم إلى إحدى الهيئات المذكورة في ما يلي، بناء على اختيار المستثمر:

- هيئة تحكيم أنشئت لهذا الغرض وفقاً لأنظمة التحكيم التي وضعتها لجنة الأمم المتحدة لقانون التجارة الدولية (U.N.C.I.T.R.A.L.)

- المركز الدولي لتسوية الخلافات حول الإستثمارات (I.C.S.I.D.), الذي أنشأ بمقتضى اتفاقية تسوية الخلافات حول الإستثمارات بين الدول ورعاياها دول أخرى، والتي فتحت باب التوقيع عليها في واشنطن بتاريخ ١٨ آذار (مارس) ١٩٦٥، في حال أصبح الطرفان المتعاقدان كلاهما عضوين في الاتفاقية المذكورة.

في حال عدم الوفاء بهذا الشرط، يوافق كل طرف متعاقد على أنه ينبغي رفع الخلاف للتحكيم بمقتضى أنظمة الوسيلة الإضافية لدى المركز الدولي لتسوية الخلافات حول الإستثمارات؛

- هيئة التحكيم لدى غرفة التجارة الدولية في باريس؛

- مؤسسة التحكيم لدى غرفة التجارة في ستوكهولم.

إذا كان إجراء التحكيم قد اتخذ بناء على مبادرة طرف متعاقد، وجب على هذا الطرف أن يطلب خطياً من المستثمر المعنى أن يحدد هيئة التحكيم التي ينبغي إحالة الخلاف إليها.

٤. لا يحق لأي من الطرفين المتعاقدين المعنين بخلاف ما ، في أي مرحلة من إجراءات التحكيم القانونية أو تنفيذ قرار تحكيمي، أن يثير اعتراضاً بأن المستثمر الذي هو الطرف الخصم في الخلاف قد سلم تعويضاً يغطي خسائره كلية أو جزئياً بموجب بوليصة تأمين أو بموجب الضمان المنصوص عليه في المادة ٦٦ من هذه الاتفاقية.

٥. تتخذ الهيئة التحكيمية قراراتها على أساس القانون العام بما في ذلك الأنظمة المتعلقة بتنازع القوانين لدى الطرف المتعاقد المعنى في الخلاف والذي وظف الإستثمار في

المستقبل، فإنه يحق لمستثمرين التابعين للطرف المتعاقد الآخر أن يفيدوا أنفسهم من الأحكام الأكثر رعاية لهم.

**المادة "٨"**  
**الاتفاقات المحددة**

١. إن الإستشارات الموظفة بمقتضى اتفاق محدد ومعقود بين طرف متعاقد ومستثمرين تابعين للطرف الآخر ينبغي أن تغطي بأحكام هذه الاتفاقية وبأحكام تلك الاتفاقية المحددة.
٢. يتعهد كل طرف متعاقد بأن يضمن في كل الأوقات مراعاة الإلتزامات التي تعهد بها تجاه المستثمرين التابعين للطرف المتعاقد الآخر.

**"٩"**  
**تسوية الخلافات حول الإستشارات بين طرف متعاقد**  
**ومستثمر تابع للطرف المتعاقد الآخر**

١. إن أي خلاف حول الإستشارات بين مستثمر تابع لطرف متعاقد والطرف المتعاقد الآخر ينبغي الإبلاغ عنه خطياً من جانب الطرف الأول الذي يتخد إجراء بشأن ذلك. وهذا الإبلاغ ينبغي أن يكون مصحوباً بمنكرة مفصلة بصورة كافية.  
يجب على الطرفين المتعاقدين أن يسعياً حثيثاً بقدر الإمكان لتسوية الخلاف عن طريق المفاوضات، وإذا اقتضى الأمر عن طريق السعي لمشورة خبير من طرف ثالث، أو عن طريق التوفيق بين الطرفين المتعاقدين من خلال القنوات الدبلوماسية.
٢. في غياب حصول تسوية ودية باتفاق المباشر بين طرفي الخلاف، أو بالتوفيق بينهما من خلال القنوات الدبلوماسية في غضون ستة أشهر من تاريخ الإبلاغ عن الخلاف، يجب رفع هذا الخلاف، بناءً على اختيار المستثمر، إما إلى السلطة القضائية المختصة لدى الدولة التي وظف الاستثمار فيها، وإما إلى التحكيم الدولي.

٢. إن مواطني كل طرف متعاقد من سمح لهم بالعمل في أراضي الطرف المتعاقد الآخر في ما يتعلق بأحد الإستثارات، ينبغي أن يسمح لهم بتحويل مداخيلهم إلى بلد المنشأ الذي قدموا منه.
٣. ينبغي عمل التحويلات بعملة قابلة للتحويل بسعر الصرف الساري يوم إجراء التحويلات للمعاملات الحاضرة بالعملة المعتمدة.
٤. إن الضمانات المشار إليها في هذه المادة يجب أن تكون معادلة على الأقل لتلك الممنوعة للمستثمرين التابعين للدولة الأكثر رعاية.

#### المادة "٦"

#### الحلول محل المستثمر

١. إذا نفع طرف متعاقد، أو أية مؤسسة عامة عائدة لهذا الطرف، تعويضاً للمستثمرين التابعين له بمقدار ضمان يومن تغطية لأحد الإستثارات، وجب على الطرف المتعاقد الآخر أن يقر بأن الطرف المتعاقد الأول أو المؤسسة العامة المعنية قد ألت إليه أو إليها حقوق المستثمرين.
٢. يحق للطرف المتعاقد الآخر، في ما يتعلق بالحقوق المحولة، أن ينفذ ضد الضامن، الذي ألت إليه حقوق المستثمرين المضمونين، التزامات هذا الأخير بموجب القانون أو العقد.

#### المادة "٧"

#### الأنظمة السارية

إذا كانت مسألة ما تتعلق بالإستثارات مغطاة بهذه الاتفاقية وبالقانون العام لطرف متعاقد أو كانت مغطاة باتفاقات دولية قائمة حالياً أو سيجري التوقيع عليها من جانب الطرفين في

الأقل تلك المعاملة التي يمنحها الطرف المتعاقد الآخر للمستثمرين التابعين للدولة الأكثر رعاية.

٦. في ما يتعلق بالأمور التي تتناولها هذه المادة، فإنه يجب على كل طرف متعاقد أن يمنع المستثمرين التابعين للطرف الآخر معاملة تعادل على الأقل تلك المعاملة التي يمنحها في أراضيه للمستثمرين التابعين للدولة الأكثر رعاية. ولا ينبغي لهذه المعاملة أن تكون في أي حال من الأحوال أقل رعاية من تلك التي يقر بها القانون الدولي.

#### المادة "٥"

#### التحويلات

١. على كل طرف متعاقد أن يمنع المستثمرين التابعين للطرف المتعاقد الآخر التحويل الحر إلى أراضيه وخارجها لكافحة المدفوعات المتعلقة بأحد الإستثمارات، ويشمل ذلك على نحو أكثر تخصيصاً ما يلي:

أ. المبالغ اللازمة لتأمين الاستثمار، أو استمراره أو زيارته؛

ب. المبالغ اللازمة لمدفوعات بموجب أحد العقود، بما في ذلك المبالغ اللازمة لتسديد القروض، ودفع الريou، ومدفوعات أخرى ناتجة عن تراخيص، وامتيازات، وحقوق استثمار (استغلال)، وحقوق مماثلة أخرى، وكذلك رواتب الموظفين الأجانب؛

ج. عائدات الاستثمار؛

د. الحصيلة المتجمعة من التصفية الكلية أو الجزئية للإستثمارات، بما في ذلك التحسينات الرأسمالية أو الزيادات في رأس المال المستثمر؛

هـ. التوسيع المدفوع بموجب المادة "٤".

#### المادة "٤"

##### نزع الملكية والحد منها

١. يستعهد كل طرف متعاقد بأن لا يتخذ أي إجراء ينزع الملكية أو التأمين أو يتخذ أي إجراء آخر له مفعول مباشر أو غير مباشر في نزع ملكية المستثمرين التابعين للطرف المتعاقد الآخر لاستثماراتهم الموظفة في أراضيه.

٢. إذا اقتضت أسباب خاصة بالأهداف العامة أو الأمن العام أو المصلحة الوطنية عدم تقدّم كامل بأحكام الفقرة "١" من هذه المادة، وجب الإمتثال للشروط التالية:

أ. ينبغي اتخاذ الإجراءات بمقتضى الطرق القانونية؛

ب. ينبغي للإجراءات أن لا تكون تمييزية ولا مناقضة لأي التزامات محددة؛

ج. ينبغي للإجراءات أن تكون مصحوبة بمذكرة مالية لدفع تعويض ملائم وفعال.

٣. ينبغي لهذا التعويض أن يبلغ القيمة الحقيقة للإسثمارات في اليوم السابق للتاريخ الذي اتختـرتـ الإجراءات فيه أو أصبحت معلومة للرأي العام.

ينبغي أن يدفع هذا التعويض بعملة الدولة التي يكون المستثمر من مواطنيها، أو أن يدفع بآية عملة أخرى قابلة للتحويل. كما ينبغي أن يدفع دون تأخير وأن يكون قابلاً للتحويل بحرية. وهذا التعويض يجب أن يحمل الفائدة المصرفية بالسعر التجاري المعتمد وذلك من تاريخ تحديد مقداره حتى تاريخ دفعه.

٤. إن أحكام الفقرة "٢" من هذه المادة تسرى أيضاً حيث ينزع طرق متعاقد ملكية موجودات شركة أنشئت بموجب القوانين النافذة في أي جزء من أراضيه والتي يملك أسهماً فيها مستثمرون تابعون للطرف المتعاقد الآخر.

٥. إن المستثمرين التابعين لأي طرف متعاقد من تتكبد استثماراتهم خسائر في أراضي الطرف المتعاقد الآخر بسبب نشوب حرب أو نزاع مسلح آخر، أو ثورة، أو حالة طوارئ أهلية يجب أن يمنحوا من جانب الطرف المتعاقد الآخر معاملة، في ما يتعلق بإعادة الحق إلى أصحابه، أو التعويض عن الأضرار، أو العوض، أو التسويات الأخرى، تعادل على

المادة "٣"

حماية الإستثمارات

١. إن جميع الإستثمارات، سواء كانت مباشرة أو غير مباشرة، التي وظفها مستثمرون تابعون لطرف متعاقد يجب أن تتمتع بمعاملة عادلة ومنصفة في أراضي الطرف المتعاقد الآخر.
٢. ففي ما عدا الإجراءات الالزمة لحفظ النظام العام، فإن هذه الإستثمارات يجب أن تتمتع بحماية وأمن مستثمرين، أي أنه باستثناء أي إجراء تميّز قد يمنع، قانوناً أو عرفاً، إدارة تلك الإستثمارات، أو استمرارها، أو استعمالها، أو حيازتها أو تصرفتها.
٣. ففي جميع الأمور المتعلقة بمعاملة الإستثمارات، ينبغي للمستثمرين التابعين لكل طرف متعاقد أن يتضاعوا بمعاملة التي يمنحها الطرف المتعاقد الآخر لمواطنه بالذات أو لمستثمرين تابعين لأية دولة ثالثة، أيهما هي الأكثر رعاية.
٤. بينما إن هذه المعاملة والحماية ينبغي أن لا تشمل الإمتيازات التي يمنحها طرف متعاقد لمستثمرين تابعين لدولة ثالثة بموجب اشتراكتها في، أو انضمامها إلى منطقة تجارة حرة، أو اتحاد جمركي، أو سوق مشتركة، أو أي شكل آخر من المنظمات الاقتصادية الإقليمية. ولا ينبغي أن تتعلق تلك المعاملة بأي ميزة يمنحها أي من الطرفين المتعاقدين لمستثمرين تابعين لدولة ثالثة بموجب اتفاقية حول الإزدواج الضريبي أو اتفاقيات أخرى على أساس متبادل بشأن أمور الضرائب، أو أن تتعلق، في حالة لبنان، بمعاملة التي تمنح لمستثمرين من رعايا دول عربية بموجب المرسوم التشريعي رقم ١١٦١٤ المؤرخ كانون الثاني ١٩٦٩.

٥. امتيازات الأعمال التي تمنع بمقتضى القانون العام أو أحد العقود، بما في ذلك امتيازات التقيب عن الموارد الطبيعية، أو تتميّتها، أو استخراجها، أو استثمارها.

إن التغييرات في الشكل القانوني الذي استمرت فيه الموجودات ورؤوس الأموال أو أعيد استثمارها فيه يجب أن لا تؤثر في صفتها "استثمارات" لغرض هذه الاتفاقية.

٦. إن كلمة "عائدات" تعني المبالغ التي يعطيها المستثمار وهي تشمل، على وجه التخصيص لا الحصر، الأرباح، والفوائد، والزيادات في قيمة رأس المال، وأرباح الأسهم، والريوع، والمقوضات لقاء الأعمال الإدارية والمساعدة الفنية أو الرسوم الأخرى، بصرف النظر عن الشكل الذي يدفع فيه العائد.

٧. إن كلمة "أراضي" تعني أراضي مملكة بلجيكا وأراضي دوقية لكسمبورغ الكبرى وأراضي الجمهورية اللبنانية وكذلك المناطق البحرية، أي المناطق البحرية وما تحت مياهها التي تتدحرج خارج حدود المياه الإقليمية للبلدان المذكورة والتي تمارس عليها تلك البلدان، وفقاً للقانون الدولي، حقوق السيادة والولاية القانونية بهدف التقيب عن الموارد الطبيعية واستثمارها والمحافظة عليها.

## المادة ٢

### تنشيط الاستثمار

١. على كل طرف متعاقد أن يقوم في أراضيه بتنشيط الاستثمارات من جانب مستثمرين تابعين للطرف المتعاقد الآخر وقبول تلك الاستثمارات وفقاً لقوانينه.

٢. ينصحى لكل طرف متعاقد أن يأخذ، وفقاً لقوانينه وعلى وجه التخصيص، بابرل وتنفيذ عقود ترخيص واتفاقيات تجارية، وإدارية أو اتفاقيات مساعدات فنية، ما دامت هذه النشاطات تتعلق بهذه الاستثمارات.

## المادة "١"

### تعريفات

لغرض هذه الاتفاقية،

أ. إن كلمة "مستثمرين"، في ما يتعلق بأي طرف متعاقد، تعني:

أ. "الموطنين"، أي أي شخص طبيعي يعتبر، وفقا لقانون مملكة بلجيكا، أو دوقة لكسنبورغ الكبرى أو الجمهورية اللبنانية، كمواطن تابع لمملكة بلجيكا، أو دوقة لكسنبورغ الكبرى أو الجمهورية اللبنانية على التوالي؛

ب. "الشركات"، أي أي شخصية اعتبارية أنشئت وفقا لقانون مملكة بلجيكا، أو دوقة لكسنبورغ الكبرى أو الجمهورية اللبنانية ويوجد مكتبها المسجل في أراضي مملكة بلجيكا، أو دوقة لكسنبورغ الكبرى، أو الجمهورية اللبنانية على التوالي.

٢. إن كلمة "استثمارات" تعني أي نوع من الموجودات وأي مساهمة مباشرة، أو غير مباشرة، سواء كانت نقدا، أو عينا، أو خدمات، استثمرت أو أعيد استثمارها في أي قطاع من النشاط الاقتصادي.

إن ما يلي ينبغي أن يعتبر على وجه التخصيص لا الحصر، بمثابة استثمارات لغرض هذه الاتفاقية:

أ. الأملاك المتنقلة وغير المتنقلة وكذلك أية حقوق عينية أخرى كالرهون، وحقوق الحجز، والضمادات، وحقوق الارتفاق والحقوق المماثلة؛

ب. الأسهم، وحقوق الشركات وأي نوع من المساهمات، بما في ذلك مساهمات الأقلية أو المساهمات غير المباشرة، في شركات أسست في أراضي طرف متعاقد؛

ج. السندات، حقوق المطالبة بأموال وبأية حقوق خدمات لها قيمة اقتصادية؛

د. حقوق الطبع والنشر، وحقوق الملكية الصناعية، والعمليات التقنية والعلامات التجارية، وشهرة الاسم التجاري؛

[ ARABIC TEXT — TEXTE ARABE ]

اتفاقية

بين إتحاد بلجيكا وLuxembourg الاقتصادي

من جهة

وحكومة الجمهورية اللبنانية

من جهة أخرى

حول تنشيط وحماية الاستثمارات المتبادلة

إن حكومة مملكة بلجيكا،

حكومة إقليم ولوبيا،

حكومة إقليم فلاندرز،

حكومة إقليم بروكسل - العاصمة،

وحكومة دوقية لوكسمبورغ الكبرى من جهة،

وحكومة الجمهورية اللبنانية،

من جهة أخرى

(المشار إليهما في ما يلي بـ "الطرفين المتعاقددين")،

رغبة منها في توثيق التعاون الاقتصادي بينهما عن طريق إيجاد ظروف ملائمة للإستثمار من جانب مواطنين تابعين لأحد الطرفين المتعاقددين في أراضي الطرف المتعاقد الآخر؛

فقد اتفقا على ما يلي:

[ DUTCH TEXT — TEXTE NÉERLANDAIS ]

OVEREENKOMST  
TUSSEN  
DE BELGISCHE-LUXEMBURGSE ECONOMISCHE UNIE  
EN  
DE REGERING VAN DE REPUBLIEK LIBANON  
INZAKE  
DE WEDERZIJDSE BEVORDERING EN BESCHERMING VAN INVESTERINGEN

Voor de Regering van het Koninkrijk België,  
Voor de Vlaamse Regering,  
Voor de Waalse Regering,  
Voor de Brusselse Hoofdstedelijke Regering,  
en  
Voor de Regering van het Groothertogdom Luxemburg,  
en  
Voor de Regering van de Republiek Libanon,

en

Voor de Regering van de Republiek Libanon,  
anderzijds,

(hierna te noemen "de Overeenkomstsluitende Partijen"),

VERLANGENDE hun economische samenwerking te versterken door voor investeringen door onderdanen van de ene Overeenkomstsluitende Partij gunstige investeringsvooraarden te scheppen op het grondgebied van de andere Overeenkomstsluitende Partij,

ZIJN het volgende overeengekomen :

ARTIKEL I-

Begripsomschrijvingen

Voor de toepassing van deze Overeenkomst betekent de term :

1. "investeerder" met betrekking tot elk van beide Overeenkomstsluitende Partijen :
  - a) de "onderdanen", met name elk natuurlijk persoon die volgens de wetgeving van het Koninkrijk België, het Groothertogdom Luxemburg of van de Republiek Libanon wordt beschouwd als een onderdaan van het Koninkrijk België, het Groothertogdom Luxemburg dan wel van de Republiek Libanon ;
  - b) de "ondernemingen", met name elke rechtspersoon die is opgericht in overeenstemming met de wetgeving van het Koninkrijk België, het Groothertogdom Luxemburg of van de Republiek Libanon en waarvan de maatschappelijke zetel gevestigd is op het grondgebied van het Koninkrijk België, het Groothertogdom Luxemburg dan wel van de Republiek Libanon.
2. "investeringen" : alle soorten vermogensbestanddelen en elke rechtstreekse of onrechtstreekse inbreng in speciën, natura of diensten, die worden geïnvesteerd of gehereïnvesteerd in welke economische sector ook.

Als investeringen in de zin van deze Overeenkomst gelden in het bijzonder, doch niet uitsluitend :

  - a) roerende en onroerende goederen, alsmee andere zakelijke rechten zoals hypotheken, retentierechten, pandrechten, rechten van vruchtgebruik en soortgelijke rechten ;
  - b) aandelen, maatschappelijke aandelen en alle andere vormen van deelneming, met inbegrip van minderheidsdeelnemingen dan wel onrechtstreekse deelnemingen, in bedrijven die zijn opgericht op het grondgebied van een der Overeenkomstsluitende Partijen ;
  - c) obligaties, tegoeden en gelijk welke prestatie die economische waarde heeft ;
  - d) auteursrechten, rechten van industriële eigendom, technische werkwijzen, handelsnamen en goodwill ;
  - e) publiekrechtelijke of contractuele concessies, waaronder die tot het oppsporen, ontwikkelen, winnen of exploiteren van natuurlijke rijkdommen.
3. "opbrengst" : de bedragen die een investering oplevert, en niet name, doch niet uitsluitend, winst, rente, vermogensaanwas, dividenden, royalty's, honoraria voor beheersdaden en het verlenen van technische bijstand dan wel andere honoraria, ongacht de vorm waarin de opbrengst wordt uitgekeerd.

4. "grondgebied" : het grondgebied van het Koninkrijk België, het grondgebied van het Groothertogdom Luxemburg en het grondgebied van de Republiek Libanon evenals de zeegebieden, d.w.z. de gebieden op en onder zee die zich voorbij de territoriale wateren van de betreffende Staat uitstrekken en waarin deze, overeenkomstig het internationaal recht, soevereine rechten en rechtsmacht uitoefent met het oog op de opsporing, de winning en het behoud van de natuurlijke rijkdommen.

## ARTIKEL 2

### Bevordering van investeringen

1. Elke Overeenkomstsluitende Partij bevordert investeringen van investeerders van de andere Overeenkomstsluitende Partij op haar grondgebied en laat zodanige investeringen toe in overeenstemming met haar wetgeving.
2. Elke Overeenkomstsluitende Partij staat in overeenstemming met haar wetgeving in het bijzonder het sluiten en uitvoeren van licentieovereenkomsten en overeenkomsten inzake commerciële, administratieve of technische bijstand toe, voor zover deze activiteiten verband houden met zodanige investeringen.

## ARTIKEL 3

### Bescherming van investeringen

1. Alle investeringen, zij het rechtstreekse of onrechtstreekse, door investeerders van een der Overeenkomstsluitende Partijen genieten op het grondgebied van de andere Overeenkomstsluitende Partij een eerlijke en rechtvaardige behandeling.
2. Onder voorbehoud van maatregelen die noodzakelijk zijn voor de handhaving van de openbare orde, genieten deze investeringen een voortdurende bescherming en zekerheid, met uitsluiting van elke onredelijke of discriminatoire maatregel die, in rechte of in feite, het beheer, de instandhouding, het gebruik, het genot of de liquidatie van deze investeringen zou kunnen belemmeren.
3. In alle aangelegenheden met betrekking tot de behandeling van investeringen, genieten de investeerders van elke Overeenkomstsluitende Partij de behandeling die de andere Overeenkomstsluitende Partij aan haar eigen onderdanen dan wel aan investeerders van een derde Staat toekent, naar gelang van wat het gunstigst is.
4. Deze behandeling en bescherming strekken zich evenwel niet uit tot de voorrechten die een Overeenkomstsluitende Partij toekent aan de investeerders van een derde Staat op grond van zijn lidmaatschap van of associatie met een vrijhandelszone, een douane-unie, een gemeenschappelijke markt of iedere andere vorm van regionale economische organisatie. Deze behandeling strekt zich ook niet uit tot de voorrechten die een Overeenkomstsluitende Partij toekent aan investeerders van een derde Staat op grond van een overeenkomst ter vermijding van

dubbele belasting of enige andere wederzijdse overeenkomst met betrekking tot belastingzaken dan wel, wat Libanon betrifft, de behandeling die overeenkomstig Wetsbesluit nr. 11614 van 4 januari 1969 wordt toegekend aan investeerders die onderdaan zijn van een Arabisch land.

#### ARTIKEL 4

##### Ontneming en eigendomsbeperking

1. Elke Overeenkomstsluitende Partij verbindt zich geen enkele maatregel tot onteigening of nationalisatie noch enige andere maatregel te treffen die tot gevolg heeft dat aan de investeerders van de andere Overeenkomstsluitende Partij rechtstreeks of onrechtstreeks de hun toebehorende investeringen op haar grondgebied worden ontnomen.
2. Wanneer om redenen van openbaar nut, veiligheid of nationaal belang van het bepaalde in het eerste lid moet worden afgeweken, dienen de volgende voorwaarden te worden vervuld :
  - a) de maatregelen worden genomen met inachtneming van een behoorlijke rechtsgang ;
  - b) de maatregelen zijn niet discriminatoir of in strijd met bijzondere verbintenissen ;
  - c) de maatregelen gaan vergezeld van voorzieningen voor de betaling van een billijke en reële schadeloosstelling.
3. Het bedrag van de schadeloosstelling komt overeen met de marktwaarde van de investeringen op de dag voordat de maatregelen werden genomen of bekendgemaakt.

De schadeloosstelling wordt uitgekeerd in de munt van de Staat waarvan de investeerder onderdaan is of in een andere omwisselbare munt. Ze moet zonder vertraging worden betaald en moet vrij kunnen worden overgemaakt. Ze levert rente op tegen een gewone commerciële rentevoet vanaf de datum van de vaststelling van het bedrag tot de datum van uitbetaling.
4. Het bepaalde in lid 2 van dit Artikel is eveneens van toepassing wanneer een Overeenkomstsluitende Partij overgaat tot onteigening van de vermogensbestanddelen van een onderneming die is opgericht op grond van de om het even waar op haar grondgebied geldende wetgeving en waarin investeerders van de andere Overeenkomstsluitende Partij aandelen hebben.
5. Aan investeerders van de ene Overeenkomstsluitende Partij die verliezen lijden met betrekking tot hun investeringen wegens oorlog of een ander gewapend conflict, revolutie, een nationale noodtoestand of opstand op het grondgebied van de andere Overeenkomstsluitende Partij, wordt door laatstgenoemde, wat de restitutie, schadevergoeding, schadeloosstelling of een andere regeling betrifft, een behandeling toegekend die ten minste gelijk is aan die welke aan investeerders van de meest begunstigde natie wordt verleend.
6. Voor de in dit Artikel behandelde kwesties verleent elke Overeenkomstsluitende Partij aan de investeerders van de andere Overeenkomstsluitende Partij een behandeling die ten minste gelijk is aan die welke investeerders van de meest begunstigde natie op haar grondgebied genieten en die in elk geval niet minder gunstig is dan die waarin het internationale recht voorziet.

## ARTIKEL 5

### Overmakingen

1. Elke Overeenkomstsluitende Partij verleent de investeerders van de andere Overeenkomstsluitende Partij de toelating om alle met een investering verband houdende uitkeringen vrij over te maken van en naar haar grondgebied. Deze omvatten in het bijzonder :
  - a) bedragen bestemd om de investering tot stand te brengen, te behouden of uit te breiden ;
  - b) bedragen bestemd voor het nakomen van contractuele verbintenissen, met inbegrip van de bedragen die nodig zijn voor de terugbetaling van leningen, royalty's en andere betalingen voortvloeiend uit licenties, franchises, concessies en andere soortgelijke rechten, alsmede de bezoldiging van het geëxpatrieerd personeel ;
  - c) de opbrengst van investeringen ;
  - d) de opbrengst van de gehele of gedeeltelijke liquidatie van investeringen, met inbegrip van meerwaarden of verhoging van het geïnvesteerd kapitaal ;
  - e) de in toepassing van Artikel 4 uitgekeerde schadeloosstelling.
2. De onderdanen van elke Overeenkomstsluitende Partij die uit hoofde van een investering toelating hebben gekregen om op het grondgebied van de andere Overeenkomstsluitende Partij te werken, is het tevens toegestaan hun verdiensten over te maken naar hun land van herkomst.
3. De overmakingen gebeuren in vrij inwisselbare munt, tegen de koers die op de datum van overmaking van toepassing is op contante transacties in de gebruikte munt.
4. De in dit Artikel vermelde waarborgen zijn ten minste gelijk aan die welke worden toegestaan aan investeerders van de meest begunstigde natie.

## ARTIKEL 6

### Subrogatie

1. Indien één der Overeenkomstsluitende Partijen of één van haar openbare instellingen een schadeloosstelling uitkeert aan haar eigen investeerders op grond van een voor een investering verleende waarborg, erkent de andere Overeenkomstsluitende Partij dat de eerstgenoemde Overeenkomstsluitende Partij of de desbetreffende openbare instelling in de rechten van de investeerders is getreden.
2. In verband met de overgedragen rechten kan de andere Overeenkomstsluitende Partij jegens de verzekeraar die in de rechten van de schadeloosgestelde investeerders is getreden, de verplichtingen laten gelden die wettelijk of contractueel op de investeerders rusten.

## ARTIKEL 7

### Toepasbare regels

Wanneer een vraagstuk omtrent investeringen wordt geregeld bij deze Overeenkomst en bij de nationale wetgeving van de ene Overeenkomstslijtende Partij dan wel bij internationale overeenkomsten waarbij de Partijen partij zijn of op een later tijdstip kunnen worden, kunnen de investeerders van de andere Overeenkomstslijtende Partij aanspraak maken op de bepalingen die voor hen het meest gunstig zijn.

## Artikel 8

### Bijzondere overeenkomsten

1. Investeringen waarvoor een bijzondere overeenkomst is gesloten tussen de ene Overeenkomstslijtende Partij en investeerders van de andere Partij zijn onderworpen aan de bepalingen van deze Overeenkomst en aan die van de bijzondere overeenkomst.
2. Elke Overeenkomstslijtende Partij verbindt zich de door haar aangegane verbintenissen ten aanzien van investeerders van de andere Overeenkomstslijtende Partij te allen tijde na te komen.

## ARTIKEL 9

### Regeling van investeringsgeschillen tussen een Overeenkomstslijtende Partij en een investeerder van de andere Overeenkomstslijtende Partij

1. Van elk investeringsgeschil tussen een investeerder van de ene Overeenkomstslijtende Partij en de andere Overeenkomstslijtende Partij wordt schriftelijk kennis gegeven door de eerste Partij die een vordering instelt. De kennisgeving gaat vergezeld van een behoorlijk toegelichte nota.

De Partijen dienen elkaar te streven geschillen in de mate van het mogelijke door onderhandeling te regelen, indien nodig door deskundig advies in te winnen van een derde partij of anders door middel van bemiddeling tussen de Overeenkomstslijtende Partijen langs diplomatische weg.

2. Wanneer de bij het geschil betrokken partijen niet rechtstreeks tot een minnelijke schikking zijn gekomen of het geschil niet door bemiddeling langs diplomatische weg hebben kunnen regelen binnen zes maanden na ontvangst van de kennisgeving, wordt het, naar keuze van de investeerder, voorgelegd aan hemzij de bevoegde rechtsmacht van de Staat waar de investering werd gedaan, hemzij aan internationale arbitrage.

Elke Overeenkomstslijtende Partij geeft daartoe haar voorafgaande en onherroepelijke toestemming elk geschil aan zodanige arbitrage te onderwerpen. Deze toestemming houdt in dat beide Partijen afstand doen van het recht om de uitputting van alle nationale administratieve en rechtsmiddelen te verzoeken.

3. In geval van internationale arbitrage, wordt het geschil naar keuze van de investeerder voorgelegd aan één van de volgende instellingen :
  - een scheidsgerecht ad hoc, ingesteld volgens de arbitrage-regels van de Commissie van de Verenigde Naties voor Internationaal Handelsrecht (U.N.C.I.T.R.A.L.) ;
  - het Internationale Centrum voor Beslechting van Investeringsgeschillen (I.C.S.I.D.), dat is opgericht krachtens het Verdrag inzake de beslechting van geschillen met betrekking tot investeringen tussen Staten en onderdanen van andere Staten, dat op 18 maart 1965 te Washington voor ondertekening werd opgesteld, wanneer elke Staat die Partij is bij de onderhavige Overeenkomst partij is geworden bij bedoeld Verdrag.  
Zolang niet aan deze voorwaarde is voldaan, stemt elke Overeenkomstsluitende Partij ermee in dat het geschil aan arbitrage wordt onderworpen overeenkomstig het bepaalde in de Aanvullende Voorziening van het I.C.S.I.D.
  - het Scheidsgerecht van de Internationale Kamer van Koophandel te Parijs ;
  - het Instituut voor Arbitrage van de Kamer van Koophandel te Stockholm.
- Indien wordt overgegaan tot de arbitrageprocedure op initiatief van een Overeenkomstsluitende Partij, verzoekt die Partij de betrokken investeerder schriftelijk het scheidsgerecht aan te wijzen waaraan het geschil zal worden voorgelegd.
4. Geen van de bij één geschil betrokken Overeenkomstsluitende Partijen, zal in enig stadium van de arbitrageprocedure of van de uitvoering van een scheidrechterlijke uitspraak als verweer kunnen aanvoeren dat de investeerder dié tegenpartij is bij het geschil, een vergoeding ter uitvoering van een verzekeringspolis of van de in Artikel 6 van deze Overeenkomst vermelde waarborg heeft ontvangen, die het geheel of een gedeelte van zijn verliezen dekt.
5. Het scheidsgerecht beslist op grond van het nationale recht, met inbegrip van de regels inzake wetsconflicten, van de Overeenkomstsluitende Partij die partij is bij het geschil en op het grondgebied waarvan de investering werd gedaan alsmede op grond van de bepalingen van deze Overeenkomst, van de bepalingen van de met betrekking tot de investering eventueel gesloten bijzondere overeenkomst en van de beginselen van internationaal recht.
6. De uitspraken van het scheidsgerecht zijn onherroepelijk en bindend voor de partijen bij het geschil. Elke Overeenkomstsluitende Partij verbindt zich ertoe ze uit te voeren overeenkomstig haar nationale wetgeving.

#### ARTIKEL 10

Geschillen tussen de Overeenkomstsluitende Partijen betreffende de uitlegging of toepassing van deze Overeenkomst

1. Geschillen betreffende de uitlegging of toepassing van deze Overeenkomst worden zoveel mogelijk langs diplomatische weg beslecht.

2. Indien het geschil niet langs diplomatische weg kan worden beslecht, wordt het voorgelegd aan een gemengde commissie bestaande uit vertegenwoordigers van beide Partijen ; de commissie komt op verzoek van de meest gerechte Partij en zonder onredelijke vertraging bijeen.

3. Indien het geschil niet door de gemengde commissie kan worden beslecht, wordt het, op verzoek van een van de Overeenkomstsluitende Partijen, voorgelegd aan een scheidsgerecht dat voor elk geval afzonderlijk op de volgende wijze wordt samengesteld :

Elke Overeenkomstsluitende Partij benoemt een scheidsman binnen een tijdspanne van twee maanden vanaf de datum waarop een der Overeenkomstsluitende Partijen de andere Overeenkomstsluitende Partij in kennis heeft gesteld van haar voornemen het geschil aan arbitrage te onderwerpen. Binnen twee maanden na hun benoeming, benoemen de twee scheidsmannen in onderling overleg een onderdaan van een derde Staat tot voorzitter van het scheidsgerecht.

Indien deze termijnen worden overschreden, kan een der Overeenkomstsluitende Partijen de President van het Internationale Gerechtshof verzoeken de noodzakelijke benoeming(en) te verrichten.

Indien de Voorzitter van het Internationale Gerechtshof onderdaan is van een Overeenkomstsluitende Partij of van een Staat waarmee een der Overeenkomstsluitende Partijen geen diplomatische banden heeft of indien hij om een andere reden verhinderd is genoemde functie uit te oefenen, wordt de Vice-President van het Internationale Gerechtshof verzocht de benoeming(en) te verrichten.

4. Het aldus samengesteld scheidsgerecht stelt zijn eigen procedurerregels vast. Het doet uitspraak bij meerderheid van stemmen ; de uitspraken zijn onherroepelijk en bindend voor de Overeenkomstsluitende Partijen.

5. Elke Overeenkomstsluitende Partij draagt de kosten van de door haar benoemde scheidsman. De kosten die voortvloeien uit de benoeming van de derde scheidsman en de ambtelijke kosten van het gerecht worden gelijkelijk door de Overeenkomstsluitende Partijen gedragen.

6. Het gerecht doet uitspraak met inachtneming van de algemeen erkende beginselen van het internationaal recht, het bepaalde in deze Overeenkomst alsmede de nationale wegeving.

## ARTIKEL 11

### Toepassing van de Overeenkomst

Deze Overeenkomst is eveneens van toepassing op investeringen die vóór de inwerkingtreding werden gedaan door investeerders van een Overeenkomstsluitende Partij op het grondgebied van de andere Overeenkomstsluitende Partij, in overeenstemming met de wetten en voorschriften van laatsgenoemde.

De Overeenkomst is evenwel niet van toepassing op geschillen die vóór de inwerkingtreding zijn ontstaan.

ARTIKEL 12

Inwerkingtreding en duur

1. Deze Overeenkomst treedt in werking een maand na de datum waarop de Overeenkomstsluitende Partijen de akten van bekrachtiging hebben uitgewisseld. Ze blijft van kracht gedurende een tijdvak van tien jaar.

Tenzij ten minste twaalf maanden vóór de datum van het verstrijken van de geldigheidsduur door een van beide Overeenkomstsluitende Partijen mededeling van beëindiging is gedaan, wordt deze Overeenkomst stilzwijgend verlengd voor een tijdvak van tien jaar, met dien verstande dat elke Overeenkomstsluitende Partij zich het recht voorbehoudt de Overeenkomst te beëindigen met inachtneming van een opzegtermijn van ten minste twaalf maanden vóór de datum van het verstrijken van de lopende termijn van geldigheid.

2. Ten aanzien van investeringen die vóór de datum van beëindiging van de Overeenkomst zijn gedaan, blijft deze van kracht gedurende een tijdvak van tien jaar vanaf de datum van beëindiging.

TEN BLIJKE WAARVAN de ondergetekende vertegenwoordigers, daartoe naar behoren gemachtigd door hun onderscheiden Regeringen, deze Overeenkomst hebben ondertekend.

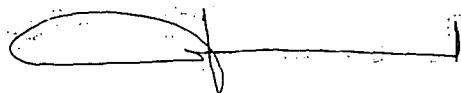
GEDAAN te Brussel op 6 september 1999, in drie oorspronkelijke exemplaren in de Nederlandse, de Franse, de Arabische en de Engelse taal, zijnde alle teksten gelijkelijk authentiek. In geval van verschil in uitlegging is de Engelse tekst doorslaggevend.

VOOR DE BELGISCHE-LUXEMBURGSE  
ECONOMISCHE UNIE :

VOOR DE REGERING      VOOR DE REGERING  
VAN HET KONINKRIJK      VAN HET  
BELGIË :                    GROOTHERTOOGDOM  
                                  LUXEMBURG :

VOOR DE REGERING VAN DE  
REPUBLIEK LIBANON :

VOOR DE VLAAMSE REGERING :



VOOR DE WAALSE REGERING :



VOOR DE BRUSSELSE HOOFDSTEDELIJKE  
REGERING :



[ ENGLISH TEXT — TEXTE ANGLAIS ]

AGREEMENT BETWEEN THE BELGO-LUXEMBURG ECONOMIC UNION  
AND THE GOVERNMENT OF THE LEBANESE REPUBLIC ON THE RE-  
CIPROCAL PROMOTION AND PROTECTION OF INVESTMENTS

For the Government of the Kingdom of Belgium,

For the Government of the Region of Wallonia,

For the Government of the Region of Flanders,

For the Government of the Region of Brussels-Capital,

And,

For the Government of the Grand-Duchy of Luxemburg, on the one hand, and

For the Government of the Lebanese Republic, on the other hand,

(hereinafter referred to as "the Contracting Parties"),

Desiring to strengthen their economic co-operation by creating favourable conditions for investments by nationals of one Contracting Party in the territory of the other Contracting Party,

Have agreed as follows:

*Article I. Definitions*

For the purpose of this Agreement,

1. The term "investors" means with regard to either Contracting Party :

a) the "nationals", i.e. any natural person who, according to the legislation of the Kingdom of Belgium, of the Grand-Duchy of Luxemburg or of the Lebanese Republic, is considered as a citizen of the Kingdom of Belgium, of the Grand-Duchy of Luxemburg or of the Lebanese Republic respectively;

b) the "companies", i.e. any legal person constituted in accordance with the legislation of the Kingdom of Belgium, of the Grand-Duchy of Luxemburg or of the Lebanese Republic and having its registered office in the territory of the Kingdom of Belgium, of the Grand-Duchy of Luxemburg, or of the Lebanese Republic respectively.

2. The term "investments" means any kind of assets and any direct or indirect contribution in cash, in kind or in services, invested or reinvested in any sector of economic activity.

The following shall more particularly, though not exclusively, be considered as investments for the purpose of this Agreement:

a) movable and immovable property as well as any other rights in rem, such as mortgages, liens, pledges, usufruct and similar rights;

b) shares, corporate rights and any other kind of shareholdings, including minority or indirect ones, in companies constituted in the territory of one Contracting Party;

- c) bonds, claims to money and to any performance having an economic value;
- d) copyrights, industrial property rights, technical processes, trade names and goodwill;
- e) concessions granted under public law or under contract, including concessions to explore, develop, extract or exploit natural resources.

Changes in the legal form in which assets and capital have been invested or reinvested shall not affect their designation as "investments" for the purpose of this Agreement.

3. The term "incomes" shall mean the proceeds of an investment and shall include in particular, though not exclusively, profits, interests, capital increases, dividends, royalties, management and technical assistance or other fees, irrespective of the form in which the return is paid.

4. The term "territory" shall apply to the territory of the Kingdom of Belgium, to the territory of the Grand-Duchy of Luxembourg and to the territory of the Lebanese Republic as well as to the maritime areas, i.e. the marine and underwater areas which extend beyond the territorial waters, of the States concerned and upon which the latter exercise, in accordance with international law, their sovereign rights and their jurisdiction for the purpose of exploring, exploiting and preserving natural resources.

#### *Article 2. Promotion of investment*

1. Each Contracting Party shall promote investments in its territory by investors of the other Contracting Party and shall accept such investments in accordance with its legislation.

2. In particular, each Contracting Party shall authorise, in accordance with its legislation, the conclusion and the fulfilment of licence contracts and commercial, administrative or technical assistance agreements, as far as these activities are in connection with such investments.

#### *Article 3. Protection of investments*

1. All investments, whether direct or indirect, made by investors of one Contracting Party shall enjoy a fair and equitable treatment in the territory of the other Contracting Party.

2. Except for measures required to maintain public order, such investments shall enjoy continuous protection and security, i.e. excluding any unjustified or discriminatory measure which could hinder, either in law or in practice, the management, maintenance, use, possession or liquidation thereof.

3. In all matters relating to the treatment of investments, the investors of each Contracting Party shall enjoy the treatment which the other Contracting Party grants to its own nationals or to investors of any third State, whichever is the most favourable.

4. However, such treatment and protection shall not cover the privileges granted by one Contracting Party to the investors of a third State pursuant to its participation in or association with a free trade zone, a customs union, a common market or any other form of re-

gional economic organisation. Nor shall such treatment relate to any advantage which either Contracting Party accords to investors of a third State by virtue of a double taxation agreement or other agreements on a reciprocal basis regarding tax matters or in the case of Lebanon by virtue of the Legislative Decree No. 11614, dated January 4, 1969.

*Article 4. Deprivation and limitation of ownership*

1. Each Contracting Party undertakes not to adopt any measure of expropriation or nationalisation or any other measure having the effect of directly or indirectly dispossessing the investors of the other Contracting Party of their investments in its territory.

2. If reasons of public purpose, security or national interest require a derogation from the provisions of paragraph 1, the following conditions shall be complied with

a) the measures shall be taken under due process of law;

b) the measure shall be neither discriminatory, nor contrary to any specific commitments;

c) the measures shall be accompanied by provisions for the payment of an adequate and effective compensation.

3. Such compensation shall amount to the actual value of the investments on the day before the measures were taken or became public.

Such compensation shall be paid in the currency of the State of which the investor is a national or in any other convertible currency. It shall be paid without delay and shall be freely transferable. It shall bear interest at the normal commercial rate from the date of the determination of its amount until the date of its payment.

4. The provisions of paragraph 2 of this Article shall also apply where a Contracting Party expropriates the assets of a company which is constituted under the laws in force in any part of its own territory and in which investors of the other Contracting Party own shares.

5. Investors of one Contracting Party whose investments suffer losses owing to war or other armed conflict, revolution, a state of national emergency or revolt in the territory of the other Contracting Party shall be granted by the latter Contracting Party a treatment, as regards restitution, indemnification, compensation or other settlement, at least equal to that which the latter Contracting Party grants to the investors of the most favoured nation.

6. In respect of matters dealt with in this Article, each Contracting Party shall grant to the investors of the other Contracting Party a treatment which shall at least be equal to that granted in its territory to the investors of the most favoured nation. This treatment shall in no case be less favourable than that recognised under international law.

*Article 5. Transfers*

1. Each Contracting Party shall grant to investors of the other Contracting Party the free transfer in and out of its territory of all payments relating to an investment, including more particularly:

a) amounts necessary for establishing, maintaining or expanding the investment;

b) amounts necessary for payments under a contract, including amounts necessary for repayment of loans, royalties and other payments resulting from licences, franchises, concessions and other similar rights, as well as salaries of expatriate personnel;

c) proceeds from investments;

d) proceeds from the total or partial liquidation of investments, including capital gains or increase in the invested capital;

e) compensation paid pursuant to Article 4.

2. The nationals of each Contracting Party who have been authorised to work in the territory of the other Contracting Party in connection with an investment shall also be permitted to transfer their earnings to their country of origin.

3. Transfers shall be made in a freely convertible currency at the rate applicable on the day transfers are made to spot transactions in the currency used.

4. The guarantees referred to in this Article shall at least be equal to those granted to the investors of the most favoured nation.

#### *Article 6. Subrogation*

1. If one Contracting Party or any public institution of this Party pays compensation to its own investors pursuant to a guarantee providing coverage for an investment, the other Contracting Party shall recognise that the former Contracting Party or the public institution concerned is subrogated into the rights of the investors.

2. As far as the transferred rights are concerned, the other Contracting Party shall be entitled to invoke against the insurer who is subrogated into the rights of the indemnified investors the obligations of the latter under law or contract.

#### *Article 7. Applicable regulations*

If an issue relating to investments is covered both by this Agreement and by the national legislation of one Contracting Party or by international conventions, existing or to be subscribed to by the Parties in the future, the investors of the other Contracting Party shall be entitled to avail themselves of the provisions that are the most favourable to them.

#### *Article 8. Specific agreements*

1. Investments made pursuant to a specific agreement concluded between one Contracting Party and investors of the other Party shall be covered by the provisions of this Agreement and by those of the specific agreement.

2. Each Contracting Party undertakes to ensure at all times that the commitments it has entered into vis-à-vis investors of the other Contracting Party shall be observed.

*Article 9. Settlement of investment disputes between a Contracting Party and an investor of the other Contracting Party*

1. Any investment dispute between an investor of one Contracting Party and the other Contracting Party shall be notified in writing by the first party to take action. The notification shall be accompanied by a sufficiently detailed memorandum.

As far as possible, the parties shall endeavour to settle the dispute through negotiations, if necessary by seeking expert advice from a third party, or by conciliation between the Contracting Parties through diplomatic channels.

2. In the absence of an amicable settlement by direct agreement between the parties to the dispute or by conciliation through diplomatic channels within six months from the notification, the dispute shall be submitted, at the option of the investor, either to the competent jurisdiction of the State where the investment was made, or to international arbitration.

To this end, each Contracting Party agrees in advance and irrevocably to the settlement of any dispute by this type of arbitration. Such consent implies that both Parties waive the right to demand that all domestic administrative or judiciary remedies be exhausted.

3. In case of international arbitration, the dispute shall be submitted for settlement by arbitration to one of the hereinafter mentioned organisations, at the option of the investor:

- an ad hoc arbitral tribunal set up according to the arbitration rules laid down by the United Nations Commission on International Trade Law (U.N.C.I.T.R.A.L.)

- the International Centre for the Settlement of Investment Disputes (I.C.S.I.D.), set up by the Convention on the Settlement of Investment Disputes between States and Nationals of other States, opened for signature at Washington on March 18, 1965, when each State party to this Agreement has become a party to the said Convention.

As long as this requirement is not met, each Contracting Party agrees that the dispute shall be submitted to arbitration pursuant to the Rules of the Additional Facility of the I.C.S.I.D.;

- the Arbitral Court of the International Chamber of Commerce in Paris;

- the Arbitral Institute of the Chamber of Commerce in Stockholm.

If the arbitration procedure has been introduced upon the initiative of a Contracting Party, this Party shall request the investor involved in writing to designate the arbitration organisation to which the dispute shall be referred.

4. At any stage of the arbitration proceedings or of the execution of an arbitral award, none of the Contracting Parties involved in a dispute shall be entitled to raise as an objection the fact that the investor who is the opposing party in the dispute has received compensation totally or partly covering his losses pursuant to an insurance policy or to the guarantee provided for in Article 6 of this Agreement.

5. The arbitral tribunal shall decide on the basis of the national law, including the rules relating to conflicts of law, of the Contracting Party involved in the dispute in whose territory the investment has been made, as well as on the basis of the provisions of this Agreement, of the terms of the specific agreement which may have been entered into regarding the investment, and of the principles of international law.

6. The arbitral awards shall be final and binding on the parties to the dispute. Each Contracting Party undertakes to execute the awards in accordance with its national legislation.

*Article 10. Disputes between, the Contracting Parties relating to the interpretation or application of this Agreement*

1. Any dispute relating to the interpretation or application of this Agreement shall be settled as far as possible through diplomatic channels;

2. In the absence of a settlement through diplomatic channels, the dispute shall be submitted to a joint commission consisting of representatives of the two Parties; this commission shall convene without undue delay at the request of the first party to take action.

3. If the joint commission cannot settle the dispute, the latter shall be submitted, at the request of either Contracting Party, to an arbitration court set up as follows for each individual case:

Each Contracting Party shall appoint one arbitrator within a period of two months from the date on which either Contracting Party has informed the other Party of its intention to submit the dispute to arbitration. Within a period of two months following their appointment, these two arbitrators shall appoint by mutual agreement a national of a third State as chairman of the arbitration court.

If these time limits have not been complied with, either Contracting Party shall request the President of the International Court of Justice to make the necessary appointment(s).

If the President of the International Court of Justice is a national of either Contracting Party or of a State with which one of the Contracting Parties has no diplomatic relations or if, for any other reason, he cannot exercise this function, the Vice-President of the International Court of Justice shall be requested to make the appointment(s).

4. The court thus constituted shall determine its own rules of procedure. Its decisions shall be taken by a majority of the votes; they shall be final and binding on the Contracting Parties.

5. Each Contracting Party shall bear the costs resulting from the appointment of its arbitrator. The expenses in connection with the appointment of the third arbitrator and the administrative costs of the court shall be borne equally by the Contracting Parties.

6. The tribunal shall issue its decision on the basis of respect of the universally accepted principles of international law, the provisions of this Agreement, as well as the national laws.

*Article 11. Application of the Agreement*

This Agreement shall also apply to investments made before its entry into force by investors of one Contracting Party in the territory of the other Contracting Party in accordance with the latter's laws and regulations.

However, the Agreement shall not apply to disputes that have arisen before its entry into force.

*Article 12. Entry into force and duration*

1. This Agreement shall enter into force one month after the date of exchange of the instruments of ratification by the Contracting Parties. The Agreement shall remain in force for a period of ten years.

Unless notice of termination is given by either Contracting Party at least twelve months before the expire of its period of validity, this Agreement shall be tacitly extended each time for a further period of ten years, it being understood that each Contracting Party reserves the right to terminate the Agreement by notification given at least twelve months before the date of expire of the current period of validity.

2. Investments made prior to the date of termination of this Agreement shall be covered by this Agreement for a period of ten years from the date of termination.

In witness whereof, the undersigned representatives, duly authorised thereto by their respective Governments, have signed this Agreement.

Done at Brussels on the 6th of September 1999, in three original copies, each in the English, French, Dutch and Arabic languages, all texts being equally authentic. The text in the English language shall prevail in case of difference of interpretation.

For the Belgo-Luxemburg Economic Union:

[ILLEGIBLE]

For the Government of the Lebanese Republic:

[ILLEGIBLE]

For the Government of the Region of Wallonia :

[ILLEGIBLE]

For the Government of the Region of Flanders:

[ILLEGIBLE]

For the Government of the Region of Brussels-capital:

[ILLEGIBLE]

[ FRENCH TEXT — TEXTE FRANÇAIS ]

ACCORD ENTRE L'UNION ÉCONOMIQUE BELGO-LUXEMBOURGEOISE  
ET LE GOUVERNEMENT DE LA RÉPUBLIQUE LIBANAISE CONCERNANT  
L'ENCOURAGEMENT ET LA PROTECTION RÉCIPROQUES  
DES INVESTISSEMENTS

Pour le Gouvernement du Royaume de Belgique,

Pour le Gouvernement wallon,

Pour le Gouvernement flamand,

Pour le Gouvernement de la Région de Bruxelles-Capitale, et

Pour le Gouvernement du Grand-Duché de Luxembourg, d'une part, et

Pour le Gouvernement de la République libanaise, d'autre part,

-ci-après dénommés les "Parties contractantes", -

Désireux de renforcer leur coopération économique en créant des conditions favorables à la réalisation d'investissements par des ressortissants de l'une des Parties contractantes sur le territoire de l'autre Partie contractante,

Sont convenus de ce qui suit:

*Article 1. Définitions*

Pour l'application du présent Accord:

1. Le terme "investisseurs" désigne, eu égard à chaque Partie contractante:

a) les "nationaux", c'est-a-dire toute personne physique qui, selon la législation du Royaume de Belgique, du Grand-Duché de Luxembourg ou de la République libanaise, est considérée comme citoyen du Royaume de Belgique, du Grand-Duché de Luxembourg ou de la République libanaise respectivement

b) les "sociétés", c'est-à-dire toute personne morale constituée conformément à la législation du Royaume de Belgique, du Grand-Duché de Luxembourg ou de la République libanaise et ayant son siège social sur le territoire du Royaume de Belgique, du Grand-Duché de Luxembourg ou de la République libanaise respectivement.

2. Le terme "investissements" désigne tout élément d'actif quelconque et tout apport direct ou indirect en numéraire, en nature ou en services, investi ou réinvesti dans tout secteur d'activité économique, quel qu'il soit.

Sont considérés notamment, mais non exclusivement, comme des investissements au sens du présent Accord:

a) les biens meubles et immeubles ainsi que tous autres droits réels tels que hypothèques, priviléges, gages, usufruit et droits analogues;

- b) les actions, parts sociales et toutes autres formes de participations, même minoritaires ou indirectes, aux sociétés constituées sur le territoire de l'une des Parties contractantes;
- c) les obligations, créances et droits à toutes prestations ayant une valeur économique;
- d) les droits d'auteur, les droits de propriété industrielle, les procédés techniques, les noms déposés et le fonds de commerce;
- e) les concessions de droit public ou contractuelles, notamment celles relatives à la prospection, à la culture, à l'extraction ou à l'exploitation de ressources naturelles.

Aucune modification de la fortune juridique dans laquelle les avoirs et capitaux ont été investis ou réinvestis n'affectera leur qualification d'investissements au sens du présent Accord.

3. Le terme "revenus" désigne les sommes produites par un investissement et notamment, mais non exclusivement, les bénéfices, intérêts, accroissements de capital, dividendes, royalties, honoraires de gestion, d'assistance technique ou autres, quelle que soit la forme sous laquelle le paiement est effectué.

4. Le terme "territoire" s'applique au territoire du Royaume de Belgique, au territoire du Grand-Duché de Luxembourg et au territoire de la République libanaise ainsi qu'aux zones maritimes, c'est-à-dire les zones marines et sous-marines qui s'étendent au-delà des eaux territoriales de l'Etat concerné et sur lesquelles celui-ci exerce, conformément au droit international, ses droits souverains et sa juridiction aux fins d'exploration, d'exploitation et de conservation des ressources naturelles.

#### *Article 2. Promotion des investissements*

1. Chacune des Parties contractantes encouragera les investissements sur son territoire par des investisseurs de l'autre Partie contractante et admettra ces investissements en conformité avec sa législation.

2. En particulier, chaque Partie contractante autorisera, en conformité avec sa législation, la conclusion et l'exécution de contrats de licence et de conventions d'assistance commerciale, administrative ou technique, pour autant que ces activités aient un rapport avec les investissements.

#### *Article 3. Protection des investissements*

1. Tous les investissements, directs ou indirects, effectués par des investisseurs de l'une des Parties contractantes, jouiront, sur le territoire de l'autre Partie contractante, d'un traitement juste et équitable.

2. Sous réserve des mesures nécessaires au maintien de l'ordre public, ces investissements jouiront d'une sécurité et d'une protection constantes, excluant toute mesure injustifiée ou discriminatoire qui pourrait entraver, en droit ou en fait, la gestion, l'entretien, l'utilisation, la jouissance ou la liquidation desdits investissements.

3. Pour toutes les matières relatives au traitement des investissements, les investisseurs de chaque Partie contractante bénéficieront du traitement le plus favorable que l'autre Partie contractante accorde à ses ressortissants ou aux investisseurs d'un Etat tiers.

4. Néanmoins, pareil traitement et pareille protection ne s'étendront pas aux priviléges qu'une Partie contractante accorde aux investisseurs d'un Etat tiers, en vertu de sa participation ou de son association à une zone de libre échange, une union douanière, un marché commun ou à toute autre forme d'organisation économique régionale. En outre, pareil traitement ne s'étendra pas aux priviléges qu'une Partie Contractante peut accorder aux investisseurs d'un Etat tiers en vertu d'une convention de double imposition ou de toute autre convention réciproque en matière d'impôts ni, dans le cas du Liban, au traitement accordé aux investisseurs ressortissants des pays arabes en vertu du Décret législatif n° 11614, du 4 janvier 1969.

*Article 4. Expropriation et mesures restrictives de propriété*

1. Chacune des Parties contractantes s'engage à ne prendre aucune mesure d'expropriation ou de nationalisation ni aucune autre mesure dont l'effet est de déposséder directement ou indirectement les investisseurs de l'autre Partie contractante des investissements qui leur appartiennent sur son territoire.

2. Si des impératifs d'utilité publique, de sécurité ou d'intérêt national justifient une dérogation au paragraphe 1, les conditions suivantes devront être remplies:

- a) les mesures seront prises selon une procédure légale;
- b) elles ne seront ni discriminatoires, ni contraires à un engagement spécifique;
- c) elles seront assorties de dispositions prévoyant le paiement d'une indemnité adéquate et effective.

3. Le montant des indemnités correspondra à la valeur effective des investissements à la veille du jour où les mesures ont été prises ou rendues publiques.

Lesdites indemnités seront réglées dans la monnaie de l'État dont l'investisseur est ressortissant ou en toute autre monnaie convertible. Elles seront versées sans délai et seront librement transférables. Elles porteront intérêt au taux commercial normal depuis la date de la fixation de leur montant jusqu'à celle de leur paiement.

4. Les dispositions du paragraphe 2 du présent Article s'appliqueront également si l'une des Parties contractantes exproprie les avoirs d'une société constituée conformément à la législation en vigueur dans n'importe quelle partie de son territoire, et dans laquelle des investisseurs de l'autre Partie contractante possèdent des parts.

5. Les investisseurs de l'une des Parties contractantes dont les investissements auraient subi des dommages dus à une guerre ou à tout autre conflit armé, révolution, état d'urgence national ou révolte survenu sur le territoire de l'autre Partie contractante, bénéficieront, de la part de cette dernière, d'un traitement, en ce qui concerne les restitutions, indemnisations, compensations ou autres dédommagements, qui sera au moins égal à celui accordé par cette dernière Partie contractante aux investisseurs de la nation la plus favorisée.

6. Pour les matières réglées par le présent Article, chaque Partie contractante accordera aux investisseurs de l'autre Partie contractante un traitement au moins égal à celui qu'elle

réserve sur son territoire aux investisseurs de la nation la plus favorisée. Ce traitement ne sera en aucun cas moins favorable qu.e celui reconnu par le droit international.

*Article 5. Transferts*

1. Chaque Partie contractante accordera aux investisseurs de l'autre Partie contractante le libre transfert au départ et à destination de son territoire de tous les paiements relatifs à un investissement et notamment :

a) des sommes destinees à établir, à maintenir ou à développer l'investissement;  
b) des sommes destinees au règlement d'obligations contractuelles y compris les sommes nécessaires au remboursement d'emprunts, les redevances et autres paiements découlant de licences, franchises, concessions, et autres droits similaires ainsi que les rémunérations du personnel expatrié;

c) des revenus des investissements;  
d) du produit de la liquidation totale ou partielle des investissements, y compris les plus-values ou augmentations du capital investi;

e) des indemnités payées en exécution de l'article 4.

2. Les nationaux de chacune des Parties contractantes autorisés à travailler au titre d'un investissement sur le territoire de l'autre Partie contractante, seront également autorisés à transférer leur rémunération dans leur pays d'origine.

3. Les transferts seront effectués en monnaie librement convertible, au cours applicable à la date de ceux-ci aux transactions au comptant dans la monnaie utilisée.

4. Les garanties prévues par le présent Article seront au moins égales à celles accordées aux investisseurs de la nation la plus favorisée.

*Article 6. Subrogation*

1. Si l'une des Parties contractantes ou un organisme public de celle-ci paie des indemnités à ses propres investisseurs en vertu d'une garantie donnée pour un investissement, l'autre Partie contractante reconnaîtra que les droits des investisseurs sont transférés à la Partie contractante ou à l'organisme public concerné.

2. En ce qui concerne les droits transférés, l'autre Partie contractante pourra faire valoir à l'égard de l'assureur subrogé dans les droits des investisseurs indemnisés, les obligations qui incombent légalement ou contractuellement à ces derniers.

*Article 7. Règles applicables*

Lorsqu'une question relative aux investissements est régie à la fois par le présent Accord et par la législation nationale de l'une des Parties contractantes ou par des conventions internationales en vigueur actuellement ou contractées dans l'avenir par les Parties contractantes, les investisseurs de l'autre Partie contractante pourront se prévaloir des dispositions qui leur sont les plus favorables.

*Article 8. Accords particuliers*

1. Les investissements ayant fait l'objet d'un accord particulier entre l'une des Parties contractantes et des investisseurs de l'autre Partie contractante seront régis par les dispositions du présent Accord et par celles de cet accord particulier.

2. Chacune des Parties contractantes s'engage à assurer à tout moment le respect des obligations qu'elle aura contractées à l'égard des investisseurs de l'autre Partie contractante.

*Article 9. Règlement des différends relatifs aux investissements entre une Partie contractante et un investisseur de l'autre Partie contractante*

1. Tout différend relatif aux investissements entre un investisseur de l'une des Parties contractantes et l'autre Partie contractante, fera l'objet d'une notification écrite, accompagnée d'un aide-mémoire suffisamment détaillé, de la part de la partie la plus diligente.

Dans la mesure du possible, les parties tenteront de régler le différend par la négociation, en faisant éventuellement appel à l'avis spécialisé d'un tiers, ou par la conciliation entre les Parties contractantes par la voie diplomatique.

2. A défaut de règlement amiable par arrangement direct entre les parties au différend ou par conciliation par la voie diplomatique dans les six mois à compter de sa notification, le différend sera soumis, au choix de l'investisseur, soit à la juridiction compétente de l'Etat où l'investissement a été réalisé, soit à l'arbitrage international.

A cette fin, chacune des Parties contractantes donne son consentement anticipé et irrevocable à ce que tout différend soit soumis à cet arbitrage. Ce consentement implique qu'elles renoncent à exiger l'épuisement des recours administratifs ou judiciaires internes.

3. En cas de recours à l'arbitrage international, le différend sera soumis à l'un des organismes d'arbitrage désignés ci-après, au choix de l'investisseur à :

- un tribunal d'arbitrage ad hoc, établi selon les règles d'arbitrage de la Commission des Nations Unies pour le Droit Commercial International (C.N.U.D.C.I.);

- au Centre international pour le Règlement des Différends relatifs aux Investissements (C.I.R.D.I.), créé par la Convention pour le règlement des différends relatifs aux investissements entre Etats et ressortissants d'autres Etats, ouverte à la signature à Washington, le 18 mars 1965, lorsque chaque Etat partie au présent Accord sera partie à ladite Convention.

Aussi longtemps que cette condition n'est pas remplie, chacune des Parties contractantes consent à ce que le différend soit soumis à l'arbitrage conformément au règlement du Mécanisme supplémentaire du C.I.R.D.I. ;

- au Tribunal d'Arbitrage de la Chambre de Commerce Internationale, à Paris;

- à l'Institut d'Arbitrage de la Chambre de Commerce de Stockholm.

Si la procédure d'arbitrage a été introduite à l'initiative d'une Partie contractante, celle-ci invitera par écrit l'investisseur concerné à exprimer son choix quant à l'organisme d'arbitrage qui devra être saisi du différend.

4. Aucune des Parties contractantes, partie à un différend, ne soulèvera d'objection, à aucun stade de la procédure d'arbitrage ni de l'exécution d'une sentence d'arbitrage, du fait

que l'investisseur, partie adverse au différend, aurait perçu un indemnité couvrant tout ou partie de ses pertes en exécution d'une police d'assurance ou de la garantie prévue à l'article 6 du présent Accord.

5. Le tribunal arbitral statuera sur la base du droit interne de la Partie contractante partie au différend sur le territoire de laquelle l'investissement est situé, y compris les règles relatives aux conflits de lois, ainsi que sur la base des dispositions du présent Accord, des termes de l'accord particulier éventuellement conclu au sujet de l'investissement et des principes du droit international.

6. Les sentences d'arbitrage seront définitives et obligatoires pour les parties au différend. Chaque Partie contractante s'engage à exécuter les sentences en conformité avec sa législation nationale.

*Article 10. Différends entre les Parties contractantes concernant l'interprétation ou l'application du présent Accord*

1. Tout différend relatif à l'interprétation ou à l'application du présent Accord sera réglé, si possible, par la voie diplomatique.

2. A défaut de règlement par la voie diplomatique, le différend sera soumis à une commission mixte, composée de représentants des deux Parties; celle-ci se réunira à la demande de la Partie la plus diligente et sans délai injustifié.

3. Si la commission mixte ne peut régler le différend, celui-ci sera soumis, à la demande de l'une ou l'autre Partie contractante, à un tribunal arbitral constitué, pour chaque cas particulier, de la manière suivante :

Chaque Partie contractante désignera un arbitre dans un de deux mois à compter de la date à laquelle l'une des Parties contractantes a fait part à l'autre de son intention de soumettre le différend à l'arbitrage. Dans les deux mois suivant leur désignation, les deux arbitres désigneront d'un commun accord un ressortissant d'un Etat tiers qui exercera la fonction de président du tribunal arbitral.

Si ces délais n'ont pas été observés, l'une ou l'autre Partie contractante invitera le Président de la Cour Internationale de Justice à procéder à la nomination ou aux nominations nécessaire(s).

Si le President de la Cour Internationale de Justice est ressortissant de l'une ou l'autre Partie contractante ou d'un Etat avec lequel l'une ou l'autre Partie contractante n'entretient pas de relations diplomatiques ou si, pour une autre raison il est empêché d'exercer cette fonction, le Vice-President de la Cour Internationale de Justice sera invite a procéder à la nomination ou aux nominations nécessaire(s).

4. Le tribunal ainsi constitué fixera ses propres règles de procédure. Ses décisions seront prises à la majorité des voix ; elles seront définitives et obligatoires pour les Parties contractantes.

5. Chaque Partie contractante supportera les frais liés à la désignation de son arbitre. Les débours inhérents à la désignation du troisième arbitre et les frais de fonctionnement du tribunal seront supportés, à parts égales, par les Parties contractantes.

6. Le tribunal statuera sur la base du respect des principes du droit international universellement reconnus, des dispositions du présent Accord, ainsi que de la législation nationale.

*Article 11. Application de l'Accord*

Le présent Accord s'appliquera également aux investissements effectués avant son entrée en vigueur par les investisseurs de l'une des Parties contractantes sur le territoire de l'autre Partie contractante en conformité avec les lois et règlements de cette dernière.

Toutefois, le présent Accord ne s'appliquera pas aux différends qui seraient survenus avant son entrée en vigueur.

*Article 12. Entrée en vigueur et durée*

1. Le présent Accord entrera en vigueur un mois à compter, de la date à laquelle les Parties contractantes auront échangé leurs instruments de ratification. Il restera en vigueur pour une période de dix ans.

A moins que l'une des Parties contractantes ne le dénonce au moins douze mois avant l'expiration de sa période de validité, il sera reconduit tacitement pour une période de dix ans, chaque Partie contractante se réservant le droit de le dénoncer par une notification introduite au moins douze mois avant la date d'expiration de la période de validité en cours.

2. En ce qui concerne les investissements effectués antérieurement à la date d'expiration du présent Accord, les dispositions de ce dernier leur resteront applicables pour une période de dix ans à compter de la date d'expiration.

En foi de quoi, les représentants soussignés, dûment autorisés par leurs Gouvernements respectifs, ont signé le présent Accord.

Fait à Bruxelles le 6 septembre 1999, en trois exemplaires originaux, chacun en langues néerlandaise, française, arabe et anglaise, tous les textes faisant également foi. Le texte en langue anglaise prévaudra en cas de divergence d'interprétation.

Pour l'Union Economique Belgo-Luxembourgeoise :

[ILLISIBLE]

Pour le Gouvernement du Royaume de Belgique :

[ILLISIBLE]

Pour le Gouvernement du Grand-Duché de Luxembourg :

[ILLISIBLE]

Pour le Gouvernement de la République libanaise :

[ILLISIBLE]

Pour le Gouvernement Wallon :

[ILLISIBLE]

Pour le Gouvernement Flamand :

[ILLISIBLE]

Pour le Gouvernement de la Région de Bruxelles-Capitale :

[ILLISIBLE]